

في تطور لافت للنظر: الجامعة البهائية العالمية تعرب عن قلقها من تورط السلطات المصرية في استهداف البهائيين

جنيف — [19 نوفمبر 2024] — في تطور لافت للنظر، أعربت الجامعة البهائية العالمية اليوم عن قلقها إزاء تصعيد وتيرة سياسات الاضطهاد المنهجي التي تمارسها السلطات المصرية ضد المواطنين البهائيين. حيث يواجه البهائيون في مصر — والذين يقدر عددهم ببضعة آلاف — العديد من المضايقات، والحرمان من الحقوق المدنية، وتفريق العائلات، والمراقبة المكثفة والحثيثة من قبل أجهزة الأمن في مصر.

إن تزايد وتيرة وكثافة التمييز الذي تمارسه السلطات المصرية ضد المواطنين المصريين البهائيين ألزمت الجامعة البهائية العالمية إلى تسليط الضوء على هذه المظالم.

وقالت الدكتورة صبا حداد، ممثلة الجامعة البهائية العالمية لدى الأمم المتحدة في جنيف: "اليوم، تضطر الجامعة البهائية العالمية لاتخاذ خطوة حاسمة بالكشف علناً عن قلقها العميق إزاء ستة عقود من التمييز والاضطهاد المستمر ضد البهائيين في مصر. حالة تزداد سوءاً بكل أسف".

"وأضافت الدكتورة حداد: "لقد تسببت سياسات وممارسات هذه المؤسسات المصرية في معاناة كبيرة للبهائيين في جميع أنحاء البلاد، حيث تهدف هذه الممارسات إلى قمعهم وطمس هويتهم ومنع البهائيين من الحصول على الحقوق المدنية الأساسية. إن هذه السياسات تحرم المواطنين المصريين البهائيين من حقوقهم الأساسية في حرية الدين وممارسة تعاليمهم وعيش حياة طبيعية كريمة مع عائلاتهم وكسب الرزق." وأكدت الدكتورة حداد: "إننا لا نرى مؤشرات تفيد بوجود أي نية لدى هذه السلطات لتغيير أساليبها المؤسفة".

وقالت الدكتورة حداد: "ما يثير الاستعراب هو أنه في الوقت الذي نتجه فيه عدد من دول المنطقة إلى تعزيز قيم التعايش والمواطنة وتتخذ خطوات إيجابية حقيقية تستحق الإشادة والتقدير، فإننا في المقابل نشهد في مصر — والتي طالما كانت رائدة في المنطقة — تزايداً منهجياً في استهداف المواطنين البهائيين بسبب معتقداتهم. إنها حالة لا تتفق مع مكانة مصر ومستهدفاتها المعلنة".

وأضافت: "يعود تاريخ البهائيين في مصر إلى عام ١٨٦٨. هم مواطنون مصريون مخلصون لوطنهم ولا يرغبون سوى في العيش في بلدتهم بسلام، وخدمة وطنهم وإخوتهم في الوطن. فهل يعقل في بلد بعراقه مصر أن تستهدف سلطات رسمية فيها الرجال والنساء والأطفال في المدن والقرى المصرية على مدى عقود متتالية لمجرد أن معتقداتهم مختلف؟. يجب على الحكومة المصرية تصحيح هذا الخلل وإزالة كافة القيود الظالمة فوراً — ويجب على شركائها في المجتمع الدولي حثها على ذلك".

من المقرر مراجعة أوضاع حقوق الإنسان بمصر في يناير 2025 ضمن "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وتناشد الجامعة البهائية العالمية أعضاء مجلس حقوق الإنسان إلى تسليط الضوء على وضع البهائيين مع الحكومة المصرية والبحث عن طريق إيجابي للمضي قدماً لحل هذه المسألة.

عقود من التمييز—ومخاوف متزايدة من الأسوأ

عانى البهائيون المصريون لأكثر من ٦٥ عامًا من التمييز الواسع المدعوم من مؤسسات رسمية، بدءًا من الحرمان من الحقوق المدنية، وتقييد الوصول إلى الخدمات العامة، والعوائق أمام التعليم والتوظيف، وتهديدات الترحيل وتفريق أفراد الأسرة قسرًا، ومنع الحصول على أراضٍ للمقابر، وتجريدهم من هويتهم الدينية.

منذ بداية عام 2024، على سبيل المثال، كانت هناك العديد من الحالات التي شملت تمييزًا ضد البهائيين في مصر. منعت السلطات البهائيين من الحصول على اعتراف قانوني بمراسم الزواج البهائي، ومارست الضغوط على الأفراد من خلال زيادة المضايقات والمراقبة من قبل أجهزة الأمن القومي.

على سبيل المثال، معاناة سيدة مصرية بهائية مسنة متزوجة من رجل غير مصري ولديها أبناء وأحفاد. توضح هذه السيدة كيف أن رفض توثيق زواجها في أوراقها الرسمية لكونها بهائية تسبب في سلب حقوق العائلة وسلامتها. تقول هذه السيدة: "لقد قضيت عقودًا في خدمة وطني مصر والمساهمة في بناء مجتمعي. يؤلمني جدا وأنا أم وجدة عندما أرى كلمة 'عزباء' في أوراقي الرسمية بسبب رفضهم طوال هذه السنوات إتمام معاملتي رغم أنهم يعلمون جيدًا بأنني متزوجة رسميًا... نتيجة هذا الوضع لم أتمكن من تأمين الحقوق المدنية والدستورية لأطفالي، ولن أستطيع ترك إرث لهم". حُرِمَ أولاد هذه السيدة أيضًا من الحصول على الجنسية المصرية، ويواجهون مصيرًا مجهولًا بشأن الحصول على تصاريح الإقامة. وقالت: "أصعب ما واجهه هو تخيل أن أولادي قد لا يكونون معي لرعايتي عند تقدم عمري. أخشى أن أظل وحدي... نحن نُعامل كأننا مجرمون".

سيدة بهائية أخرى تسلط الضوء على ضغوط إضافية أخرى ناجمة عن هذه السياسات التمييزية تجاه البهائيين وكيف أن هذه السياسات تخلق تحديات ثقافية عديدة. توضح هذه السيدة: "الثقافة في مصر حساسة جدًا لفكرة وجود امرأة عزباء لديها أطفال، حيث ينظر إليها بأنها تمارس سلوكًا مشينًا". وتضيف: "إنه لأمر مزعج للغاية أن تضطر والدتي لمواجهة هذه النظرة الاجتماعية بسبب رفض إتمام توثيق زواجها في أوراقها الرسمية فقط لكونها بهائية. تخيلوا سيدة بهائية متزوجة رسميًا ولكن أوراقها تقول عكس ذلك بسبب سياسات التمييز".

عوائق ممنهجة أمام حقوق الأسرة والحقوق المدنية

أدت الإجراءات الحكومية الأخيرة إلى إلغاء أحكام قضائية سابقة منحت الأزواج البهائيين اعترافًا محدودًا بزواجهم، مما أدى إلى تداعيات مدنية واقتصادية كبيرة. فعقد الزواج الباطل — غير الموثق أو المعترف به — يحرم الأزواج من الوضع القانوني المطلوب للحصول على المعاشات، والميراث، والنفقة، وحضانة الأطفال، وتصاريح الإقامة.

التبعات المترتبة على سبل العيش والوضع الاقتصادي للبهائيين تثير قلقًا متزايدًا في مجتمعهم. أوضح أحد البهائيين: "العوائق التي نواجهها في التقدم الوظيفي والتطور المهني بسبب معتقدنا منعني من العمل لأكثر من عقد، وتركنتني أعاني ماليًا لتأمين احتياجات أطفالي".

في نموذج صارخ آخر للسياسات التي تؤدي إلى التفريق الأسري، منعت سيدة بهائية غير مصرية متزوجة من رجل بهائي مصري منذ أكثر من عقد، من العودة إلى مصر بعد زيارة بلدها الأم. رغم استيفائها لجميع المتطلبات القانونية، أُبلغت بأن زواجها غير معترف به وتم رفض طلب تأشيرة الدخول لمصر، مما أدى إلى فصلها عن زوجها وأطفالها الصغار لأكثر من سبعة أشهر.

وفي حالة أخرى، سيدة بهائية أجنبية وُلدت لأم مصرية، وخرمت من الجنسية المصرية بسبب عقيدة والديها، وحصلت بدلاً من ذلك على إعفاء من تصريح الإقامة. لكن في الأشهر الأخيرة، وبعد أن أودعت جواز سفرها لدى السلطات للحصول على بطاقة الإعفاء، فوجئت بختمه بأمر ترحيل يتطلب مغادرتها لمصر. تواجه هذه السيدة الآن الترحيل إلى بلد في حالة حرب، بالإضافة إلى الانفصال عن أطفالها الصغار ووالدتها المسنة.

عوائق أمام الحقوق الدينية والحياة المجتمعية

يُحرم البهائيون في مصر من حقهم الأساسي في ممارسة الأنشطة المجتمعية والمشاريع الخدمية التي تهدف إلى تحسين الحياة المجتمعية. تراقب السلطات هذه الأنشطة وتقوم بتعطيلها، كما تنتهي المصريين عن التعامل مع أصدقائهم وزملائهم البهائيين.

أوضح أحد البهائيين: "نحن نسعى دائماً لخدمة مجتمعنا." وأضاف: "السلطات على علم بجميع أنشطتنا وجهودنا في المساهمة في بناء مجتمعنا، إلا أن ردود أفعالهم ومواقفهم غير مبررة." وقال بهائي آخر: "نحن تحت المراقبة المستمرة"، مضيفاً أن أفراد المجتمع البهائي "يتلقون رسائل تذكرهم بهذا وتخيفهم لمجرد ممارسة معتقداتهم".

عندما تقدم البهائيون بطلب لتخصيص أرض لتكون مقبرة للبهائيين في الأسكندرية طلب مفوض الدولة، رغم امتلاكه السلطة المستقلة لتخصيص الأرض لهذا الغرض، رأي مؤسسة الأزهر الشريف، وهي المؤسسة الإسلامية الرئيسية في البلاد، التي أصدرت توصية برفض حق الدفن، معتبرة أن تخصيص أي أرض للبهائيين قد "يمزق نسيج المجتمع الواحد". قبل مفوض الدولة توصية الأزهر، مما ترك البهائيين بخيارات محدودة للدفن في مقبرة واحدة مزدحمة في القاهرة.

الخلفية التاريخية

واجه المجتمع البهائي في مصر تمييزاً منتهجاً ومتعمداً بدوافع طائفية وبدعم عدد من المؤسسات الرسمية لأكثر من قرن، نتيجة لسياسات وإجراءات اتخذتها السلطات الدينية والحكومية على حد سواء.

- **بداية استهداف البهائيين:** منذ عشرينيات القرن الماضي، استهدف عدد من رجال الدين والمحاكم الشرعية الدين البهائي والبهائيين. حيث أصدر الأزهر عدة فتاوى تُكفر البهائيين وتصفهم بالكفار وتحذر المجتمع من التعامل معهم. وفي عام 1960، أصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مرسوماً يحظر جميع الأنشطة البهائية، ويحل المؤسسات البهائية، ويصادر الممتلكات، بما في ذلك المقابر. وقد رسخ هذا المرسوم التمييز المدعوم رسمياً ضد البهائيين، مما حرّمهم من حقوقهم الأساسية والاعتراف بهويتهم
- **الحرمان من بطاقات الهوية الوطنية:** منذ عقود، لم يتمكن البهائيون من الحصول على بطاقات الهوية الوطنية لأن السلطات قررت فجأة عدم الاعتراف بدينهم في الوثائق الرسمية. هذه الخطوة غير القانونية جعلت واقع البهائيين المصريين كمن لا وطن له، فقد حرّموا من الحصول على التعليم والتوظيف والخدمات الحكومية. في عام 2008 أصدرت محكمة مصرية حكماً بوضع علامة الشرطة (-) للبهائيين في خانة الديانة في بطاقات الهوية، لكن هذه العلامة (-) استُخدمت منذ ذلك الحين كأداة للتمييز ضد البهائيين.

- **عدم الاعتراف بالزواج:** خلال العقود الأخيرة توقف الاعتراف رسمياً بالزواج البهائي، على الرغم من العديد من الجهود والمحاولات التي بذلت لحل هذه القضية. في عام 2017، أوصى مسؤولو وزارة العدل المجتمع البهائي بأن يسعى الأزواج البهائيون للحصول على أحكام قضائية فردية لتوثيق زواجهم. ورغم صدور بعض الأحكام الإيجابية من المحاكم، استأنفت الدولة هذه القرارات مؤخرًا، مما حال دون تنفيذ الأحكام القضائية الأخيرة التي تعترف بزواج البهائيين. وجد بعض الأزواج الذين حصلوا على حكم إيجابي وتمكنوا من تغيير حالتهم الاجتماعية إلى "متزوج" في بطاقاتهم في عام 2017 أنه عند تجديد بطاقاتهم في عام 2024، تم إصدارها بحالة "أعزب". الجدير بالذكر أن المادة 134 من اللائحة الداخلية لمكتب الشهر العقاري تنص على ما يلي: "لا يجوز توثيق الزواج بين البهائيين أو بين البهائيين وأتباع الأديان الأخرى المعترف بها في جمهورية مصر العربية...". يؤدي عدم الاعتراف بالزواج إلى آثار متتالية تشمل عدم القدرة على تسجيل المواليد، وضمان حقوق الميراث، والحصول على المعاشات، وغير ذلك.
- **حرمان من حق الدفن:** صادرت الحكومة عدة مقابر للبهائيين في عام 1960، ومنذ ذلك الحين رفضت تخصيص أراضي جديدة. لا يملك البهائيون سوى مقبرة واحدة فقط في مصر بأكملها، وقد اقتربت من السعة الكاملة. قام البهائيون برفع دعاوى قضائية في محافظتي الإسكندرية وبورسعيد لطلب تخصيص أراضي للمقابر. طلب مفوضو الدولة رأي السلطات الدينية في الأزهر، التي أصدرت بدورها التوصية التالية إلى الإمام الأكبر للأزهر الشريف بتاريخ 26 يونيو 2021: "لا يجوز تخصيص قطعة أرض لدفن الموتى ممن يحملون علامة الشرطة (-) أو غيرها، لما يؤدي إليه من التمييز والمزيد من التفرقة والانقسام، وتمزق نسيج المجتمع الواحد".
- **المضايقات والمراقبة من قبل أجهزة الأمن الوطني:** يتعرض البهائيون بانتظام للمضايقات، والترهيب، والتحقيق من قبل أجهزة الأمن. تُغلق مشاريعهم الاجتماعية والإنسانية، ويوجه أصدقائهم ومعارفهم لعدم الحفاظ على العلاقات مع البهائيين.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

الدكتورة صبا حداد - ممثلة مكتب جنيف

+41 78 308 22 19

shaddad@bic.org